الحدث

مددت أطراف الاتفاق النووي المفاوضات الجارية على مستوى الخبراء في فيينا، وذلك بعد احداث خرق في جدار الازمة، عبر عنه كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي، الذي اشار الى ان «المسار الذي يجب ان يسلك اصبح اكثر وضوحاً»، داعياً إلى تقليل الخلافات التي ما زالت قائمة

النووي الإيراني
تمديد المفاوضات لحسم الخلافات

فيينا، طهران ـ **العربي الجديد**

تحاول أطراف الاتفاق النووي مع إيران، البناء على «التقدم البطيء، لكن المتنظم» المحرز في محادثات فيينا لمحاولة إنقاذ الاتفاق وتجاوز الخلافات التي لا تزال قائمة بين طهران وواشنطن بشأن العقوبات المفروضة على إيران والتي تطالب الأخيرة برفعها دفعة واحدة. وتجلى هذا التوجه الإيجابي، أمس السبت، بعد الإعلان عن الاتفاق على مواصلة المفاوضات بين مجموعات العمل على مستوى الخبراء حول رفع العقوبات الأميركية وعودة إيران إلى التزاماتها النووية، وهو ما يتماشى مع تصريح الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس، من أنه «سعيد» بأن طهران مستمرة في التفاوض «حول كيفية المضي قدماً، وما هو مطلوب للسماح لنا بالعودة إلى (الاتفاق النووي)، دون أن نقدم تنازلات لسنا على استعداد لتقديمها».

وعقدت الجولة الجديدة من المفاوضات أمس، على مستوى مساعدي وزراء الخارجية، على وقع تداعيات هجوم استهدف منشأة نطنز مساء الاثنين الماضي، حيث أعلنت طهران أنه «بعد نقاشات مكثفة تم إحراز تقدم في مهمة ليست سهلة على الإطلاق». وأشار إلى أن «هناك حاجة للعمل بشكل أكثر تفصيلي لتحقيق هدف عودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) وتنفيذها بالكامل».

بدوره، تحدث السفير الروسي في فيينا ميخائيل أوليانوف عن «تقدم استقبله المشاركون بارتياح»، إضافة إلى «عزمهم مواصلة المفاوضات بهدف استكمال المسار في أقرب وقت». وأشار إلى تكليف مجموعات العمل على مستوى الخبراء حول رفع العقوبات والأنشطة النووية لمواصلة مباحثاتها اليوم الأحد وخلال الأسبوع المقبل «لعدم إهدار الوقت وتحقق المزيد من التقدم في المفاوضات». وكان كتب، في تغريدة، أن هذه المباحثات «تحقق تقدماً بطيئاً لكنه منتظم».

بدوره، أعلن السفير الصيني لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنغ تشون أن المحادثات ستتواصل، وأن بقية أطراف الاتفاق اتفقت على تسريع العمل بشأن قضايا، من بينها العقوبات التي سترفعها الولايات المتحدة. وقال «سنواصل اتفقت كل الأطراف على تسريع الوتيرة بشكل أكبر في الأيام المقبلة من خلال الانخراط في عمل أكثر موضوعية وشمولاً فيما يتعلق برفع العقوبات بالإضافة إلى القضايا الأخرى ذات الصلة». وأوضح أن باقي أطراف الاتفاق، وهي الصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيران، استأنفت «العمل المثمر والبناء» خلال اليومين الماضيين. وأضاف «نأمل في الأيام القليلة المقبلة أن تبدأ اللجنة المشتركة (الاجتماعات الرسمية للأطراف) على الفور التفاوض حول صيغة محددة لرفع العقوبات».

من جهته، قال كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي، عبر قناته على «تليغرام»، إن المشاركين في المباحثات اتفقوا على مواصلة الجولات النشائية ومتعددة الأطراف، والمشاورات الفنية على مستوى الخبراء خلال الأيام المقبلة، معتبراً أنه إذا كانت هناك حاجة ستُعقد اللجنة المشتركة للاتفاق النووي على مستوى مساعدي وزراء الخارجية خلال الفترة المقبلة.

وقال عراقجي، للتلفزيون الإيراني، إن المشاركين بالمفاوضات أجروا «نقاشاً جيداً»، مشيراً إلى أن هناك «تفاهما جديدا أخذ يتشكل، وهناك مشاركة في وجهات النظر حول الغاية النهائية». وأوضح أن «المسار الذي يجب أن يُسلك أصبح أكثر وضوحاً لكنه ليس سهلاً، والخلافات ما زالت قائمة وبعضها جادة، ويجب تقليلها خلال المفاوضات المقبلة»، مؤكداً أن بلاده لا تريد إطالة أمد المفاوضات لتصبح «استنزافية». وبيّن أن «المفاوضات وصلت إلى مرحلة يمكن للأطراف فيها العمل على إعداد نص مشترك حول المجالات التي تتقاطع فيها وجهات النظر»، لافتاً إلى أن «الوفد الإيراني عرض نصوصاً في مجال رفع العقوبات والخطوات النووية، ونحن نعتقد أن هذه النصوص يمكنها أن تشكل أساساً للمفاوضات للوصول إلى الاتفاق النهائي». واعتبر أن «النصوص الإيرانية تلبي مطالب الطرفين في رفع العقوبات الخبراء خلال الأيام المقبلة، معتبراً أنه إذا كانت هناك حاجة ستُعقد اللجنة المشتركة للاتفاق النووي على مستوى مساعدي وزراء الخارجية خلال الفترة المقبلة.

وقال عراقجي، للتلفزيون الإيراني، إن المشاركين بالمفاوضات أجروا «نقاشاً جيداً»، مشيراً إلى أن هناك «تفاهما جديدا أخذ يتشكل، وهناك مشاركة في وجهات النظر حول الغاية النهائية». وأوضح أن «المسار الذي يجب أن يُسلك أصبح أكثر وضوحاً لكنه ليس سهلاً، والخلافات ما زالت قائمة وبعضها جادة، ويجب تقليلها خلال المفاوضات المقبلة»، مؤكداً أن بلاده لا تريد إطالة أمد المفاوضات لتصبح «استنزافية». وبيّن أن «المفاوضات وصلت إلى مرحلة يمكن للأطراف فيها العمل على إعداد نص مشترك حول المجالات التي تتقاطع فيها وجهات النظر»، لافتاً إلى أن «الوفد الإيراني عرض نصوصاً في مجال رفع العقوبات والخطوات النووية، ونحن نعتقد أن هذه النصوص يمكنها أن تشكل أساساً للمفاوضات للوصول إلى الاتفاق النهائي». واعتبر أن «النصوص الإيرانية تلبي مطالب الطرفين في رفع العقوبات وعودة إيران إلى تنفيذ تعهداتها»، مبيناً أن «الوقت قد حان لإعداد نص، أقله حول القضايا المشتركة». ويتضح من تصريحات المبعوثين الإيراني والروسي أن رؤساء الوفود سيعودون إلى بلدانهم على أن يواصل الخبراء اجتماعاتهم خلال الأيام المقبلة لمناقشة الملفات. وكان مسؤول في الاتحاد الأوروبي أعلن، أول من أمس الجمعة، أن المحادثات الرامية لإنقاذ الاتفاق المبرم عام 2015 ستستمر بضعة أيام «تعقبها فترة توقف حتى يتسنى للمسؤولين الإيرانيين والأميركيين العودة إلى بلديهما لتلقي تعليمات أكثر دقة، وعندئذ، ولا أعرف الموعد (بالتحديد)، سنستأنف».

ياسر المندوب الصيني البدء قريبا بالتفاوض حول صيغة لرفع العقوبات (Getty)

وكانت مصادر إيرانية مطلعة قالت، لـ«العربي الجديد»، أمس السبت، إنه «لم يحدث بعد اختراق يذكر في حلحلة الأزمة»، مشيرة إلى أن الهجوم على منشأة نطنز والتطورات المرتبطة به «أثقلت كاهل المفاوضات وعقدتها»، وأضافت أن «المسار يبدو إيجابياً لكن الآمال تبقى ضئيلة للوصول إلى نتيجة قريباً، فلم يحدث بعد اختراق في تحقيق مطلب إيران برفع جميع العقوبات»، مستبعدة «حصول انفراجة قريبة إلا إذا حصلت مفاجآت في الموقف الأميركي من رفع العقوبات خلال الأيام المقبلة».

وكشفت المصادر المطلعة، التي فضلت عدم ذكر اسمها، أن «هناك تقسيماً أميركياً للعقوبات» المفروضة على إيران، مشيرة إلى أن هذا التقسيم يتعارض مع مطلب طهران برفع العقوبات كافة «حيث حسب هذه التقسيمات لا تنوي الإدارة الأميركية رفع جميع العقوبات». وأوضحت أن «ما يتم تداوله بشأن رفع العقوبات في المباحثات مجرد كلام عام، ولم تحدد الإدارة الأميركية بعد العقوبات التي سترفعها رغم إظهار مواقف إيجابية تجاه الحفاظ على الاتفاق النووي والعودة إليه».

وأعلن الرئيس الأميركي، جو بايدن، خلال مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا، في واشنطن أول من أمس الجمعة، أنه «من السابق لأوانه» معرفة ما إذا كانت المحادثات غير المباشرة التي بدأتها الولايات المتحدة مع إيران ستُنقذ الاتفاق النووي. وأكد أن إنتاج إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 60 في المائة، في تراجع جديد عن التزاماتها الدولية، لا يُساعد «إطلاقاً» في الخروج من المأزق، لكنه أضاف «مع ذلك، نحن سعداء لاستمرار إيران في الموافقة على الدخول في محادثات - محادثات غير مباشرة - معنا ومع شركائنا حول كيفية المضي قدماً، وما هو مطلوب للسماح لنا بالعودة إلى (الاتفاق النووي)، دون أن نقدم تنازلات لسنا على استعداد لتقديمها». وردا على سؤال حول ما إذا كانت خطوة إيران برفع نسبة تخصيب اليورانيوم تدل على أنها ليست جادة في العودة إلى الاتفاق النووي، قال بايدن إن «المناقشات جارية. أعتقد أنه من السابق لأوانه إصدار حكم بشأن النتيجة، لكننا ما زلنا نجري محادثات».

من جهة ثانية، ذكر التلفزيون الإيراني، أمس السبت، أن وزارة الاستخبارات حددت هوية «منفذ العمل التخريبي» في منشأة نطنز، ناشراً صورة للمتهم مع الإشارة إلى أنه «يدعى رضا كريمي عُرب إلى الخارج قبل تنفيذ العملية». وأشار إلى أن الاستخبارات الإيرانية عثمت على اغتيال العالم النووي محسن فخري زادة في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي «نجحت في إحباط عدة هجمات واعتقال أشخاص». وبث التلفزيون الإيراني تقريراً مصوراً لمراسله من داخل منشأة نطنز، مؤكداً أنها «تواصل نشاطها بعد الهجوم التخريبي»، نافياً صحة التقارير التي تحدثت عن تعطل نشاط تخصيب اليورانيوم في «نطنز».

خامنئي: للارتقاء باستعدادات الجيش

دعا المرشد الإيراني علي خامنئي، أمس السبت، الجيش إلى الارتقاء باستعداداته. واعتبر، في رسالة وجهها إلى قائد الجيش الإيراني اللواء عبد الرحيم موسوي بمناسبة يوم الجيش، أن «جيش الجمهورية الإسلامية حاضر في الساحة، وهو على أهبة الاستعداد لتأدية المهام التي يُكلف بها». وأكد قائد بحرية الجيش، الأدميرال حسين خانزادي، من جهته، أن «منظومات القوة البحرية ترصد تحركات الزوارق والغواصات لدول ما وراء المنطقة».

للحديث تتمة...

مقترح بيدرسن مضيعة الوقت

عيسى سميسم

لم يحمل المقترح الذي قدمه المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن، الخميس الماضي، بشأن جدول أعمال الجولة السادسة من اجتماعات اللجنة الدستورية، أي طرح جديد من شأنه تحقيق أي تقدم في مسار عمل اللجنة الدستورية، أو المسار الأممي ككل لحل سياسي في سورية وفق قرار مجلس الأمن.

فمنذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 2254 في عام 2015 الخاص بإيجاد حل سياسي في سورية، وخلق مسار جنيف التفاوضي لتطبيقه، والنظام، ومن خلفه روسيا، يعملان على تمييع هذا القرار والمماطلة في تطبيق أي بند من بنوده من جهة، ومن جهة أخرى خلق مسارات موازية، تحاول روسيا فرضها بديلاً للمسار الأممي.

وقد نجح النظام خلال السنوات الست الماضية من عمر هذا القرار، الذي نص صراحة على تشكيل هيئة حكم انتقالية وإجراء انتخابات رئاسية برعاية أممية، بتمييعه وإفراغه من مضمونه، واختصاره بلجنة دستورية.

يصرح النظام بشكل دائم أنه غير معنيّ بنتائجها. واستطاع خلال أكثر من سنة ونصف السنة من عمر تشكيل اللجنة تعطيل عملها، وعدم تحقيق أي نتيجة تخدم الحل السياسي الذي نص عليه قرار مجلس الأمن.

ورغم اقتصار دور المبعوث الأممي في اللجنة الدستورية على تيسير الجلسات بين الوفود الثلاثة (النظام، والمعارضة، والمجتمع المدني)، إلا أن مقترح بيدرسن لجدول أعمال الجولة السادسة يشير إلى إدخاله اللجنة بتفاصيل قد تمتد جلساتها إلى ما لا نهاية من الزمن، وهو الأمر الذي يراهن عليه النظام.

واقترح بيدرسن أنه «قبل المغادرة إلى جنيف، يقوم كل وفد من الوفود الثلاثة، بتقديم المقترحات كتابة إلى مكتب المبعوث الخاص في شكل نصوص مقترحة لمبادئ دستورية أساسية لتضمينها في مشروع الدستور». ويتم «خلال كل اجتماع من اجتماعات الهيئة المصغرة في الأيام من 1 إلى 4 تناول مبدأ واحد على الأقل من المبادئ الدستورية الأساسية واستئناف النقاش حوله». وبين أنه ليس بالضرورة أن تنتهي الجلسة باتفاق على المبدأ الذي يتم النقاش حوله، وإنما يتم الانتقال إلى المقترح الذي يليه، الأمر الذي يتيح الفرصة أمام النظام، في حال الموافقة على هذا المقترح، أن يناقش كل المبادئ الدستورية المقترحة من دون الموافقة على أي منها، وبالتالي كسب المزيد من الجولات والوقت لمناقشة المبادئ الخلافية، وهو ما يحتاجه لتمرير الانتخابات الرئاسية، وفرض بشار الأسد لسبع سنوات جديدة.

«خطوة رمزية»

وصف الرئيس السابق للشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، اهارون زئيف فركش، في مقابلة مع صحيفة «جيروزاليم بوست» نشرت أمس السبت، قرار إيران رفع نسبة تخصيب اليورانيوم الى 60 في المائة، بأنه «خطوة رمزية» تهدف الى تحسين موقفها التفاوضي. وتوقع ان تكون كمية اليورانيوم الذي ستخصبه بنسبة 60% ليس بالحجم الذي يقربها من انتاج السلاح النووي، وبشكل يدفع اسرائيل الى شنّ عمل عسكري كبير ضدها.

رصد

سد النهضة: خطاب مصري مهادن لمجلس الأمن

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عكست صيغة الخطاب المصري الموجه إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأمينها العام أنطونيو غوتيريس بشأن قضية سد النهضة، رغبة القاهرة في الالتزام بالمسار التفاوضي لأبعد ما يمكن الوصول إليه. ويعد هذا الأمر تأكيداً على تراجع النظام المصري عن التلويح بالتدخل العسكري لحل الأزمة، واستمراراً للرهان على ضرورة تدخل القوى العظمى، وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، بعيداً عن روسيا التي أعلنت بشكل ضمني حيادها، إقناع إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق نهائي وملزم على قواعد الملء والتشغيل، سواء قبل الملء الثاني المقرر الانتهاء منه قبل يوليو/تموز المقبل، أو بعد ذلك.

وجاء في الخطاب الذي أرسله وزير الخارجية المصري سامح شكري للجهات الأممية المذكورة، وعلى رأسها دانغ دين كوي الممثل الدائم لفيتنام الرئيس الحالي لمجلس الأمن، تحذيرات مصرية متكررة من الإضرار بالأمن والسلم في المنطقة كلها، إذا أصرت إثيوبيا على تعنتها والملء الثاني دون اتفاق كامل مع دولتي المصب، كما اتهم الخطاب أديس أبابا بالتسبب في أضرار استراتيجية جسيمة بحياة شعبي مصر والسودان.

ولم تعلن الخارجية المصرية عن الخطاب رسمياً، لكن «العربي الجديد» حصلت عليه من مصدر دبلوماسي في ديوان الوزارة. وركز الخطاب، الذي يمكن وصفه بـ«عرض حال» كما حدث في الصيف الماضي، على استنفار اهتمام المجتمع الدولي، قبل أن تتطور الأزمة لنزاع غير سلمي، لكنه لم يدع مجلس الأمن صراحة للاجتماع لمناقشة الأمر، وهو ما فسرته مصادر دبلوماسية مصرية بأنها «محاولة لتلافي أخطاء اللجوء السابق لمجلس الأمن»، بحيث يتم الإعداد لفترة أطول على مستوى الحشد الدبلوماسي والدولي، قبل أن تنعقد جلسة استماع «تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه»، والمقصود بهذا في الوقت الحالي الاستمرار في المفاوضات تحت قيادة الاتحاد الأفريقي.

وأضافت المصادر أن الخيار الأمثل لمصر الآن هو أن يدعم مجلس الأمن بشكل واضح آلية التفاوض الرباعية المقترحة، بمشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولذلك جاءت الإشارة صريحة إلى هذه الآلية في الخطاب المصري. وذكرت المصادر أن تحقيق أي إنجاز في مفاوضات السد بات مرتبطاً بتدخل أجنبي كبير ومؤثر، لعملية بهذا الحجم، وفقاً للمستويين السياسي والفني، وأنه من الصعب تصور نجاح مسار المفاوضات الأفريقي، وأن مصر مؤمنة بأن حالة الضبابية التي تخيم على مصير المفاوضات لن تنتهي إلا باللجوء لمجلس الأمن، ورفع شكوى رسمية في الموعد المناسب، على أمل فتح الطريق لتدخل مختلف من أطراف غربية عدة، لا سيما بعد الإشارات التي تلقتها القاهرة في الأسبوعين الماضيين من واشنطن وعواصم غربية أخرى بعدم السماح بإيقاع أضرار بمصر أو السودان.

حذر شكري من إصرار إثيوبيا على الملء الثاني دون اتفاق

واكدت المصادر أن تحويل دفة التحرك المصري من السلمية والدبلوماسية إلى أي مسار آخر «مرتبط بشكل أساسي باحتمالية وقوع الضرر، وهو أمر لم يحدث حتى الآن، وليس من المتصور أن يحدث خلال فترة الملء الثاني»، وبالتالي فحتى إذا بدأت إثيوبيا الملء فعلياً الشهر المقبل، وفقاً للمعلومات التي تلقتها القاهرة والخرطوم من أديس أبابا، فسوف تستمر محاولات التفاوض، ليس فقط بسبب تمسك مصر بصورتها كدولة مسالمة تحترم الشرعية الدولية، ولكن أيضاً لتفويت الفرصة على إثيوبيا، التي تاجرت بصورة واضحة في الأروقة الدبلوماسية بالتهديدات المصرية الأخيرة، لتكرس صورتها كطرف أضعف.

من ناحيتها، قالت مصادر فنية بوزارة الري إن المشكلة الحقيقية في الملء الثاني للسد، الذي أكد الإثيوبيون حرزيهم الكاملة فيه مراراً، لن تكون في فداحة الأثر السلبي على مصر من حيث تقليل كميات المياه الواصلة إلى بحيرة ناصر، ذلك لأن إجمالي المياه التي سيتم تخزينها خلال فترة الملء الأول، وهي 13 مليار متر مكعب تقريباً قد تم بالفعل أخذ الاحتياطات اللازمة لتعويضها لمدة عام ونصف العام، فضلاً عن أنها في الواقع «وبالنسبة لفترة الرخاء الحالية - كمية تقل كثيراً عن كميات المياه التي كانت تتنقص في السنوات العشرين السابقة من إيراد النيل لأسباب مختلفة، حتى عام 2019، وهي كميات تتراوح بين 6 و9 مليارات متر مكعب. لكن الأثر السلبي الحقيقي هو أن إثيوبيا ستمسك بتلابيب التحكم في مياه النيل مستقبلاً دون شريك أو رقيب. وذكرت المصادر الفنية أن حديث وزير الخارجية المصري أخيراً عن عدم مشاركة الدول الغربية في إنشاء سد النهضة، بل الشركات الأجنبية، يعتبر «صادماً»، لأن مشاركة المستثمرين في مشروع بهذه الضخامة لا يرتبط فقط بخططهم الخاصة.

وأوضحت المصادر أن تلك الدول ما زالت مقتنعة إلى حد كبير بالمصفوفات الإثيوبية، التي تزعم عدم إيقاع أي أضرار بمصر في أي مرحلة من ملء وتشغيل السد، على النقيض من المصفوفات والتقارير الفنية المصرية، التي لا تتحدث فقط عن خروج آلاف الأفدنة من الرقعة الزراعية على مراحل، ربما تبدأ في العام المقبل مباشرة، ولكن أيضاً بسبب المصروفات الضخمة التي يتحتم على القاهرة أن تنفقها في المستقبل البعيد لتحسين الظروف البيئية للمياه وتحسين جودتها وجعلها صالحة للشرب، بالنظر للتوسع الكبير الذي سيطرأ على استخدامها للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان.

متابعة

الحوثيون يستهدفون السعودية... ويهاجمون مجلس الأمن

عدن ـ **العربي الجديد**

تعرضت الجهود الدولية الرامية لإنهاء الأزمة اليمنية، لخيبة أمل جديدة بعد تشكيك جماعة الحوثيين بالمبادرات المطروحة لوقف الحرب، واعتبارها «غير جادة»، وسط استمرار هجمات الجماعة على محافظة مأرب النفطية، شرقي البلاد، وباتجاه السعودية. وبالتزامن مع مطالبة مجلس الأمن الدولي الأطراف اليمنية بالتفاوض من دون شروط مسبقة من أجل وقف إطلاق النار؛ اعتبرت جماعة الحوثيين أن الدعوات الصادرة من بعض الجهات الدولية بخصوص وقف الحرب «تقدم تصوراً انتقائياً عن السلام».

وقال المتحدث الرسمي للحوثيين وكبير مفاوضيهم، محمد عبد السلام، مساء الجمعة، إن جماعته «لا تعتبر أي دعوة للسلام جادة ما لم تتضمن رفع الحصار كلياً». في إشارة للتحفظ على المبادرة السعودية التي اشترطت رفع الحظر الجوي على مطار صنعاء بتحديد وجهات الطيران المباشر. وأشار المسؤول الحوثي، في تغريدة على «تويتر»، إلى أن الدعوات الدولية «تقدم تصوراً انتقائياً للسلام، بمنحه لدول العدوان ومنعه عن اليمن»، لافتاً إلى أنه «إما السلام للجميع أو لا سلام»، في تلميح إلى الضغوط الدولية على جماعته لوقف الهجمات على الأراضي السعودية.

وتزامن الرفض الحوثي الجديد، مع بيان لمجلس الأمن الدولي، صدر في وقت مبكر أمس السبت، قدّم فيه دعماً للمبادرة السعودية، التي تم طرحها لأواخر مارس/ آذار الماضي، ونصّت على «وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وإعادة فتح مطار صنعاء لوجهات محددة، والسماح بحرية حركة السفن للوقود والسلع إلى ميناء الحديدة».

وفيما رحّب مجلس الأمن بجهود الوساطة التي تبذلها سلطنة عمان وشجّع على استمرارها؛ دعا جميع أطراف النزاع اليمني إلى «الانخراط بشكل بناء» مع جهود المبعوث الأممي مارتن غريفيث، والتفاوض من دون شروط مسبقة، من أجل وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد الوطني، وتسوية سياسية شاملة. واستهجن البيان، التصعيد العسكري المستمر في محافظة مأرب، وقال إنه «يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، ويعرّض أكثر من مليون نازح لخطر جسيم، ويهدد الجهود المبذولة لتأمين تسوية سياسية في البلاد». وأعرب مجلس الأمن عن قلقه من إمكانية استغلال التصعيد العسكري في مأرب من قبل الجماعات الإرهابية، مثل القاعدة لتوسيع وجودها في اليمن، كما دان تجنيد الأطفال واستخدامهم في القتال، وخصوصاً في مأرب، ودعا للمساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي.

ودعا مجلس الأمن الحكومة اليمنية إلى تسهيل دخول سفن الوقود إلى ميناء الحديدة بانتظام ومن دون تأخير، وشدد على ضرورة عدم استخدام الوقود الذي يصل عبر ميناء الحديدة، للتحقيق مكاسب شخصية أو لتمويل تصعيد الصراع».

من جهتها، سارعت جماعة الحوثيين لرفض ما جاء في بيان مجلس الأمن، واعتبرته «شريكاً للتحالف السعودي في صناعة المجاعة في اليمن»، وفقاً لتعبير القيادي البارز، محمد علي الحوثي. ووصف القيادي الحوثي في تغريدة على «تويتر»، فجر أمس، أداء مجلس الأمن بـ«المترهل»، وموافقه بأنها «سقوط مدو على كافة الأصعدة»، في موقف يؤكد رفض الجماعة لكافة الدعوات الصادرة منه، وخصوصاً وقف التصعيد في مأرب والخوض في مشاورات سياسية غير مشروطة.

وصف محمد علي الحوثي أداء مجلس الأمن بـ«المترهل» (محمد حمود/Getty)

وبالتزامن مع المراوغة في نقاش المبادرات المطروحة؛ تواصل جماعة الحوثيين تكثيف هجماتها على مأرب بهدف الحصول على مكاسب إضافية تجعلها قادرة على تحسين شروط التفاوض في محادثات السلام المرتقبة. وقالت مصادر عسكرية حكومية لـ«العربي الجديد»، إن قوات الجيش الوطني مسنودة بالمقاتلين القبليين، تصدّت لهجوم حوثي مزدوج خلال معارك أول من أمس الجمعة في الأطراف الغربية والشمالية لمدينة مأرب، بعد معارك أسفرت عن عشرات القتلى والجرحى.

وفيما أشارت المصادر إلى أن معارك الجمعة أسفرت عن سقوط نحو 40 قتيلاً من الجانبين؛ أكدت أن حصيلة الخسائر البشرية الحوثية منذ بدء الهجوم في السابع من فبراير/شباط الماضي، تجاوزت ألفي قتيل، غالبيتهم قيادات رفيعة.

في الأثناء، تتواصل هجمات الحوثيين باتجاه السعودية، وأعلنت الجماعة، أمس السبت، استهداف قاعدة الملك خالد الجوية جنوبي المملكة بطائرة مسيرة. وقال المتحدث العسكري للحوثيين يحيى سريع، في بيان «نفذ سلاح الجو المسيّر (التابع لجماعته) عملية هجومية على قاعدة الملك خالد الجوية بخميس مشيط بطائرة مسيرة نوع قاصف 2K». وأضاف أن العملية استهدفت هدفاً عسكرياً حساساً (لم يحدده) وكانت الإصابة دقيقة».

من جهة أخرى، ذكرت وكالة «سبأ»، بنسختها التي يديرها الحوثيون، أن ما تصفها بـ«قوى العدوان» واصلت خرق هدنة الأشهر الماضية.

شرق غرب

مصر: رحيل المستشار هشام البسطويسي

غيب الموت، أمس السبت، المستشار هشام البسطويسي عن عمر ناهز 70 عاماً، وهو نائب رئيس محكمة النقض السابق في مصر، وأحد رموز تيار استقلال القضاء خلال عهد الرئيس المخلوع الراحل حسني مبارك. وذاع صيت البسطويسي أثناء حملة احتجاج نادي القضاة في مصر ضد تزوير الانتخابات البرلمانية عام 2005 ومطالبته بنزاهة الحكم، واستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، ما دفع مجموعة من الشباب المحسوبين على ثورة 25 يناير/ كانون الثاني 2011، لتبني ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية عام 2012.

(العربي الجديد)

الاحتلال يقصف مواقع للمقاومة في غزة

شنّت طائرات حربية ومسيّرة إسرائيلية، فجر أمس السبت، سلسلة غارات استهدفت مواقع للمقاومة الفلسطينية وأراضي فارغة يزعم الاحتلال أنها «بنية تحت أرضية» تستخدمها الفصائل، وذلك بعد إعلان إسرائيل سقوط صاروخ أطلق من القطاع، في منطقة زراعية بمستوطنة أشكول. واستهدف الطيران مواقع للمقاومة غرب مدينة رفح جنوبي القطاع، وأرضاً فارغة شرقي مخيم البريج وسط القطاع. كما طاول القصف موقعاً للمقاومة جنوب غزة. ولم تعلن الجهات الرسمية في القطاع عن سقوط إصابات جراء القصف.

(العربي الجديد)

حكمتيار: على «طالبان» المشاركة بمؤتمر إسطنبول

قال زعيم الحزب الإسلامي في أفغانستان، قلب الدين حكمتيار (الصورة)، أمس السبت، إنه يتعيّن على حركة «طالبان» المشاركة في مؤتمر إسطنبول بشأن عملية السلام الأفغانية، في 24 إبريل/ نيسان الحالي. وأضاف في تصريحات للصحافيين في كابول، أنه يتعين على «طالبان» مواصلة جهودها من خلال الحوار لضمان الاستقرار في البلاد.

(الأناضول)

العراق: تعرض بئرين نفطيتين لعمل إرهابي

أعلنت وزارة النفط العراقية، أمس السبت، تعرّض بئرين نفطيتين في حقل باي حسن بمحافظة كركوك شمالي العراق، لـ«عمل إرهابي». وقالت الوزارة، في بيان، إنّ «شركة نفط الشمال أكدت تعرض بئرين نفطيتين في حقل باي حسن فجر اليوم (أمس) لعمل تخريبي إرهابي جبان بتفجير عبوتين ناسفتين قرب البئرين». وأضافت أنّ «العمل الإرهابي لم يسفر عن حدوث أضرار، ولم يؤثر بالعملية الإنتاجية».

(العربي الجديد)

بريطانيا: تشييع الأمير فيليب

شُيّع في العاصمة البريطانية لندن، أمس السبت، جثمان الأمير فيليب، دوق إدنبرة وزوج الملكة إليزابيث الثانية. وقد تم نقل نعش الأمير من قلعة ونسدور إلى كنيسة سانت جورج بحضور الملكة إليزابيث وأفراد العائلة. ومشى أولاد الأمير الراحل الأربعة تشارلز وآن وأندرو وإدوارد خلف النعش بعد تأدية الحرس الوطني التحية له، برافقهم حفيداه وليام وهاري. وأعلنت بريطانيا دقيقة صمت تكريماً للأمير فيليب، قبل دفنه في قلعة ونسدور.

(فرانس برس)

قضية

يعقد في السودان نهاية إبريل/نيسان الحالي، مؤتمر للحكم الإقليمي، من شأنه إعادة تقسيم خريطة البلاد إلى أقاليم. وبينما يدافع كثر عن هذا التوجه خصوصاً بعد سنوات التهميش الطويلة التي عانت منها الأطراف ويرون فيه محاولة لحماية وحدة البلاد، لا يتردد آخرون في الحديث عن مخاطر محتملة للتوجه الجديد لا سيما في ظل افتقار السودان للاستقرار حالياً. ويخشى مراقبون من أن يكون نظام الأقاليم خطوة على طريق استيلاد أزمات جديدة واستعادة تجربة انفصال جنوب السودان

الحكم الإقليمي في السودان
حماية الوحدة أم استيلاد أزمات؟

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تستعد الحكومة السودانية وحركات الكفاح المسلح وبقية أطراف عملية السلام في السودان، إلى عقد أوسع مؤتمر للحكم الإقليمي نهاية شهر إبريل/نيسان الحالي، والذي سيعيد تقسيم خريطة البلاد من جديد. وفي الثالث من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وقّعت الحكومة وحركات الكفاح المسلح، اتفاقاً للسلام تضمّن عودة إلى نظام الحكم الإقليمي، وهو النظام الذي كان يطبّق في البلاد قبل حكم الرئيس المخلوع عمر البشير الذي بدأ في العام 1989. ويولد المؤتمر أملاً بإنهاء احتكار المركز لقدرات الدولة، لكنه يطرح أيضاً الخشية من أن يكون مدخلاً للأزمات.

وقبل حكم البشير، كانت البلاد توزع إلى ستة أقاليم رئيسية هي: الإقليم الشمالي، والجنوبي، والشرقي، والأوسط، وإقليما دارفور وكردفان. لكن خلال العهد الرئيس المخلوع، تمّ تطبيق الحكم الفيدرالي في السودان في العام 1991، وعلى أساسه قُسّمت البلاد إلى 28 ولاية، 18 في شمال السودان و10 في جنوبه. وبعد انفصال جنوب السودان، بقيت 18 ولاية، اثنان منها في الشمال، وخمس في دارفور، وثلاث في كردفان، وثلاث في شرق السودان، وأربع ولايات في الوسط، في حين أنشئت ولاية خاصة في الخرطوم العاصمة.

ولم تكن طبيعة الحكم وتشكيلاته الإدارية بعيدة كلياً عن قضية الحرب والسلام في السودان، والمثال على ذلك العام 1983، حين ألغى الرئيس الأسبق جعفر نميري نظام الحكم الإقليمي في جنوب السودان، وتوزيعه على ثلاثة أقاليم. وتسبب ذلك القرار في عودة الحرب والتمرد للجنوب بعد أكثر من 11 عاماً من الهدنة التي أعقبت اتفاقية أديس أبابا للسلام في العام 1972 بين الشمال والجنوب. وبموجب تلك الأهمية والرغبة في الاستقلالية عن المركز القابض، حرصت حركات الكفاح المسلح، أثناء تفاوضها مع الحكومة الانتقالية طوال العام الماضي، على العودة مرة أخرى لنظام الأقاليم، وهو ما تمّ حسمه وتضمينه في الاتفاق. وفي الوثيقة الدستورية التي تحكم الفترة الانتقالية الحالية، كما أصدر رئيس مجلس السيادة السوداني، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مرسوماً دستورياً، نصّ على إنشاء نظام الحكم الإقليمي الفيدرالي في البلاد، وهي خطوة عدّت بأنها في إطار حسن النوايا وإبداء الجدّية في تطبيق اتفاق السلام، خصوصاً أن دخول المرسوم حيّز التنفيذ لن يتم إلا بعد انعقاد مؤتمر نظام الحكم في السودان المنصوص عليه في الاتفاقية، والمقرر عقده مبدئياً نهاية إبريل الحالي، على أن يكون هدف المؤتمر هو تحديد عدد الأقاليم وتسميتها وترسيم حدودها الجغرافية.

ويأتي بعد ذلك النظر إلى اختصاصات هياكل الحكم الإقليمي التي ستنشأ، والفصل بينها وبين السلطات المركزية، بحيث تمنح الأقاليم سلطة أكثر استقلالية في ما يتعلق بالخدمات والتنمية والتشريع، على أن تكون مهمة السلطة المركزية إشرافية ولوضع السياسات العامة، ولا تكون للأقاليم أي علاقة بالسياسة الخارجية والدفاع.

ويتناول المؤتمر إضافة إلى ذلك، التقرير بشأن مستويات الحكم الأدنى. وبحسب متابعات «العربي الجديد»، فإن مقترحات وُضعت لتحويل الولايات الحالية إلى محافظات داخل الإقليم الواحد، على أن تقسم المحافظات نفسها إلى هياكل أقل درجة ووحدات ادارية منفصلة. ويأمل منظرو المؤتمر في مساهمته بإعادة هيكلة الدولة وتحقيق أكبر قدر من التماسك الداخلي، وتخفيض الصرف السياسي والدستوري، وتعزيز التنمية وحماية الوحدة الوطنية. وطبقاً للترتيبات الأولية لقيام المؤتمر المحدد له نهاية إبريل الحالي، فإن المشاركين فيه، بصورة أساسية، هم ممثلو الحكومة الانتقالية، وتحالف قوى «إعلان الحرية والتغيير» الحاكم، وحركات الكفاح المسلح التي وقّعت اتفاق جوبا للسلام، إضافة إلى ممثلين للمجتمعات المحلية والقبائل القبلية، وخبراء الحكم والإدارة والسياسة، فيما ينتظر أن تصدر خلال الأسبوع المقبل قائمة بأسماء المشاركين.

ويؤكد المحلل السياسي والخبير بالشأن الدارفوري، عبد الله آدم خاطر، أن مؤتمر الحكم الإقليمي، سيكون بداية النهاية للحكم المركزي الذي أسسّت له الدولة السودانية منذ العام 1989، ويعني كذلك إنهاء احتكار المركز لقدرات الدولة وميزانيتها وموارد وقراراتها. ويرى خاطر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن التحدي الأكبر الذي يواجه المؤتمر، هو ما إذا كان سيخرج بحكم إقليمي فيدرالي تماثلي يطبق في كل الأقاليم، أم يتم إعطاء كل إقليم حقّه في اختيار الطريقة التي تناسبه طبقاً لمرجعيته الثقافية والعرقية، على أن يتم الاتفاق على مبادئ أساسية تبدأ فيها صناعة القرار من القاعدة إلى القمة.

ويؤكد بعض المراقبين أنه لا يمكن نجاح أي حكم إقليمي فيدرالي إلا في ظروف ديمقراطية ممتازة بإكمال بناء المؤسسات الديمقراطية والاستعداد للانتخابات، لكن خاطر يرى أن ذلك لا يقلّل من أهمية تطبيق النظام الإقليمي، لأن مؤسسات الحكم الإقليمي نفسها عليها واجب بناء المؤسسات الديمقراطية وإشاعة ثقافة الديمقراطية، وتثبيت مبادئ سيادة حكم القانون وتقديم النموذج في إدارة التنوع الثقافي والسياسي والعرقي والديني. ويذكر خاطر أن الحيلولة دون تكرار تجربة انفصال جنوب السودان، التي بدأت مع التشكيل الإقليمي للجنوب، تتوقف على طريقة تنفيذ الحكم الإقليمي ومدى دعم المركز للتجربة ومنحها الاستقلالية المطلوبة.

لكن البرلماني السابق مبارك النور، يشير في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الوضع الانتقالي في السودان غير طبيعي وغير مستقر، ومن الأفضل ترك قرارات مثل هذه لمؤسسات منتخبة، منوهاً إلى أن الأمور لو سارت على النهج الحالي لكانت قرارات المؤتمر محتكرة بواسطة حركات مسلحة تفرض رؤاها بقوة السلاح، دون سماع بقية الأصوات والآراء.

ويتوقع النور أن تشعل توصيات المؤتمر أزمات واسعة في البلاد مع رفضها كلّياً من المواطنين، مستشهداً بولايات القضارف التي يرفض معظم مواطنيها إعادتهم للإقليم الشرقي السابق، بعدما حصلت هذه الولايات عبر النظام الفيدرالي الولائي على مزايا عديدة خلال السنوات السابقة. ويطالب النور باستخدام آلية الاستفتاء الشعبي للتقسيم الإداري، ليكون القرار هو قرار الشعب، أو ترك الأمر برمته للدستور الدائم المستفتى عليه، مستنكراً أن تكون المشاركة في المؤتمر المقبل محصورة بأطراف السلام فقط، مع استخدام بعض التنظيمات كـ«ديكور» يكمل الترتيبات المعدة سلفاً، بحسب قوله.

ويقول خميس عبد الله أبكر، رئيس التحالف السوداني لقوى التحرير، أحد الموقعين على اتفاق السلام، إن مؤتمر الحكم الإقليمي هو واحد من استحقاقات السلام، وإن كل شيء قابل للنقاش داخله من دون تقديس آراء وتجاهل أخرى، خصوصاً ما يلي التوزيع الإداري للسودان على أساس الإقليم، مؤكداً أن كل التحفظات التي يبديها البعض قابلة للنقاش داخل المؤتمر. وينفي أبكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن يكون المؤتمر مدخلاً لتقسيم السودان إلى دول كما حدث في جنوب السودان في العام 2011، مؤكداً أن منطقة دارفور أكثر المناطق حماساً لأن تكون إقليماً واحداً، وليس فيها أصوات تدعو للانفصال، على الرغم من حالة اللاأمن والأزمات الأخرى التي تعيشها دارفور لسنوات عديدة.

ويستبعد أبكر المقارنة بما جرى في جنوب السودان من اتفاق نصّ على تقرير المصير صراحة وعلناً، بينما لم يتناول الاتفاق الأخير الموقع بين أطراف العملية السلمية أي شيء من قبيل تقرير المصير، مشيراً إلى أن مسألة تقسيم السودان إلى أقاليم هي مسألة قديمة جداً، لكنها تتجدد الآن وبطريقة يكون فيها إجماع أو شبه إجماع من خلال المؤتمر المنتظر.

تعهد أممي بالدعم

تعهد رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الانتقال في السودان، المعروفة اختصاراً بـ«يونيتامس»، فولكر بيرتس (الصورة)، قبل أيام، بالعمل مع السلطة الانتقالية في السودان لإنجاح مؤتمر نظام الحكم، معلناً تشكيل فريق فني من البعثة للعمل مع اللجان الفنية الوطنية لتقديم الدعم الفني لعقد المؤتمر. وتزامن التعهد مع دعوة من الاتحاد الأوروبي للإسراع في تكوين المجلس التشريعي خلال الأشهر القليلة المقبلة.

يأمل مؤيدو المؤتمر بإنهاء احتكار المركز لقدرات الدولة (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

هدف المؤتمر حسم عدد الأقاليم وتسميتها وحدودها

خشية من أن تفرض حركات مسلحة رؤاها على المؤتمر

شرق غرب

العراق: مقتل عنصر بارز في «الكردستاني»

كشف مصدر بجهاز «الأسايش» (الأمن العام) في مدينة دهوك بإقليم كردستان العراق شمالي البلاد، أمس السبت، لـ«العربي الجديد»، عن مقتل عنصر بارز في حزب العمال الكردستاني يدعى فرات رسول، متأثراً بجروح أصيب بها جراء استهداف طائرة مسيرة تركية أحد مواقع الحزب في بلدة دينارته شرقي محافظة دهوك قبل أيام. كما كشف المصدر عن تدمير مستودع سلاح للحزب، الأسبوع الماضي، بقصف للطيران التركي في منطقة قرب جبال قنديل.
(العربي الجديد)

السودان: القبض على منتسبين للنظام السابق

أعلنت لجنة «إزالة التمكين واسترداد الأموال» (حكومية) في السودان، أمس السبت، القبض على عدد من منتسبي حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم سابقاً، في العاصمة الخرطوم. وقالت اللجنة التي كانت أنشئت بهدف إزالة آثار تمكين نظام عمر البشير (الصورة)، في بيان، إن «الأجهزة الأمنية ألقت القبض على عدد من منتسبي النظام السابق (لم تحدد عددهم) بعد مشاركتهم في إفطار رمضاني بأحدى الساحات العامة بالخرطوم مساء الجمعة»، مضيفة أن «الإفطار لم يكن ذا طابع اجتماعي، وإنما واجهة لنشاط سياسي لعناصر المؤتمر الوطني».
(الأناضول)

إريتريا تقر بوجود قوات لها في تيغراي

أقرت إريتريا للمرة الأولى بوجود قوات لها في إقليم تيغراي شمالي إثيوبيا، ووعدت بسحبها في رسالة وجهتها ليل الجمعة السبت إلى مجلس الأمن الدولي. وجاء في نص الرسالة، التي نشرتها وزارة الاتصال الإريترية، أن قوات «جبهة تحرير شعب تيغراي دُحرت بشكل كبير»، ما دفع أسمرة وأديس أبابا إلى «اتخاذ قرار مشترك على أعلى مستوى ببدء انسحاب القوات الإريترية بالتزامن مع إعادة نشر القوات الإثيوبية على امتداد الحدود» بين البلدين.
(فرانس برس)

واشنطن تندد باحكام بحق ناشطين في هونغ كونغ

نددت الولايات المتحدة، أول من أمس الجمعة، بأحكام السجن التي صدرت أخيراً بحقّ عدد من نشطاء الديمقراطية في هونغ كونغ، ولا سيما بحق قطب الإعلام جيمي لاي، متهمة بكين بحرمان سكان المستعمرة البريطانية السابقة من الحريات التي وُعدوا بها. ووصف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة) الاتهامات الموجهة إلى النشطاء بأنها «ذات دوافع سياسية»، مطالباً بالإفراج عمن «اعتُقلوا أو سُجنوا على خلفية ممارستهم حرياتهم الأساسية».
(فرانس برس)

اعمال شغب في بورتلاند

أعلنت شرطة مدينة بورتلاند بولاية أوريغون الأميركية عن وقوع أعمال شغب مساء اول من أمس الجمعة، خلال تظاهرة تجمعت في حديقة في وقت سابق من اليوم بعد أن أطلقت الشرطة النار على رجل في الثلاثينيات من عمره، أثناء الاستجابة لبلاغات عن شخص مسلح. وقالت الشرطة إن متظاهرين حطموا نوافذ محال ونهبوا شركات.
(أسوشييتد برس)

رصد

غموض بشأن «مجلس كتائب أبناء الجنوب» السوري

مع استمرار التوتر في محافظتي درعا والقنيطرة، جراء ممارسات النظام السوري والتنظيمات التابعة لإيران، أعلن عن تشكيل عسكري جديد، من أهدافه التصدي لـ«حزب الله»

أمين العاصي

يكتنف الغموض تشكيلاً عسكرياً ظهر في جنوب سورية قبل أيام حمل اسم «المجلس العسكري لكتائب أبناء الجنوب» قال متحدث باسمه إنّه يضمّ مقاتلين من محافظتي درعا والقنيطرة، وإنّ له جملة من الأهداف، خصوصاً التصدي لـ«حزب الله» اللبناني وتجار المخدرات. وأكد العديد من المصادر أنّ القادة الميدانيين في فصائل المعارضة، التي كانت في الجنوب السوري، لا معلومات لديهم حول التشكيل الذي لفت إلى أنّه لا يتبع لأيّ جهة.

في خطوة مفاجئة، أعلن في تسجيل صوتي، الخميس الماضي، عن تشكيل كيان عسكري جديد، حمل اسم «المجلس العسكري لكتائب أبناء الجنوب» يضم مقاتلين من محافظتي درعا والقنيطرة. وقال شخص عرّف عن نفسه بأنه متحدث باسم التشكيل، من دون أن يذكر اسمه، أو أي تفاصيل أخرى، في التسجيل الذي نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي: «وفاءً لدماء أبناء حوران والجولان خصوصاً، وأبناء الثورة السورية عموماً، واستكمالاً لطريق الحرية والكرامة، نحن أبناء حوران والجولان، نعلن عن تشكيل المجلس العسكري لكتائب أبناء الجنوب». وأوضح المتحدث عدم تبعية هذا التشكيل إلى "أيّ فصيل أو جهة خارجية، أو رابات أو تنظيمات كانت في يوم من الأيام سبباً في حرف بوصلة الثورة السورية وتغيير مسارها». وشدد على أنّ الهدف الرئيس لهذا التشكيل هو مواجهة «حزب الله» مضيفاً أنّ «كلّ من سلك طريق المخدرات وتاجر بها» في جنوب سورية من ضمن أهدافه، إضافة إلى «كلّ احتلال على أرضنا». وأكد أنّه لا يعترف بالنظام، ويؤيد أيّ عملية سياسية تفضي إلى إقامة «دولة مدنية ديمقراطية».

وأشار الناطق باسم «تجمع أحرار حوران» أبو محمد الحوراني، المقيم في ريف درعا في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «التشكيل الجديد ظهر بمقطع فيديو وكتابة ورقية، لكن على الأرض ليس له وجود أو قيادة، ولا شيء واضحاً أبداً بشأنه» موضحاً أنّ جميع القادة الميدانيين لا يعرفون شيئاً عن التشكيل الجديد. وبيّن أنه «لا معلومات عن التشكيل الجديد» مضيفاً: «الأهالي في الجنوب السوري يريدون أفعالاً حقيقية تؤكد وجود مثل هذه المجالس والتشكيلات، وليست مجرد بيانات على الإنترنت، ليس واضحاً من يقف خلفها».

من جانبه، أشار قائد سابق في فصائل المعارضة السورية بمحافظة درعا (فضّل عدم ذكر اسمه)، في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنه يعتقد أنّ وراء التشكيل «مجموعات ترفض اتفاقات التسوية في الجنوب السوري مع النظام» مضيفاً: «هي رسالة واضحة للنظام وحزب الله والإيرانيين الذين ينشطون في نشر التشيع في الجنوب السوري». وأعرب عن اعتقاده بأنّ البيان الصوتي «تلويح بالعقاب لكلّ تجار المخدرات والمروجّين لها والمرتبطين بحزب الله، والذين يعملون بأوامر منه لنشر هذه المواد السامة في أوساط الشباب لتسهل السيطرة عليهم». وأشار إلى أنّ أهالي محافظتي درعا والقنيطرة «ينتظرون أفعالاً حقيقية على الأرض في مقاومة النظام والإيرانيين وحزب الله، لا مجرد بيانات» مؤكداً أنّ هناك مجموعات «تعمل بالفعل على استهداف عناصر تابعة للنظام أو متعاونة معه» وأنّ التظاهرات التي «خرجت في الذكرى العاشرة للثورة، في مارس/ آذار الماضي، أكدت أنّ حالة الرفض الكامل للنظام ما زالت قائمة لدى من بقي من سكان درعا».

ويأتي التشكيل الجديد في ظل أوضاع أمنية واقتصادية صعبة تعيشها محافظتا درعا والقنيطرة، مع استمرار التلويح من قبل النظام السوري باقتحام المدن والبلدات التي ما زالت خارج سيطرته. وكانت فصائل المعارضة اضطرت، تحت التهديد الروسي، بتدمير الجنوب السوري إلى توقيع اتفاقيات تهدئة منتصف 2018، تبين لاحقاً أنّها كانت مدخلاً واسعاً للفتك بأهالي درعا، عقاباً على خروجهم ضد النظام منذ 2011، خصوصاً أنّ الجانب الروسي لم يلتزم بوعوده كضامن للاتفاقات.

وهذه ليست المرة الأولى التي يظهر فيها للعلن تشكيل عسكري مناهض للنظام، يضم مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة السورية، إذ ظهرت أواخر 2018، ما سمّيت بـ«المقاومة الشعبية في محافظة درعا»، التي أوضحت، في بيان وقتها، أنّها تعمل لـ«ردع قوات الأسد والمليشيات الموالية لها، في ظل استمرارها بالاعتقالات والانتهاكات بحقّ مناطق الجنوب السوري». وبدأت بعد ذلك بتنفيذ عمليات اغتيال شخصيات مرتبطة بالنظام، أو كان لها دور في التوصل لاتفاقات المصالحة معه.

من جهته، أشار المحلل السياسي محمد العويد، وهو من أبناء محافظة درعا، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ «غياب التفاصيل عن تشكيل المجلس العسكري لكتائب أبناء الجنوب، يزيد الأمر غموضاً» موضحاً أنّه يفترض، بتشكيل بهذا الحجم، أن يكون واضحاً، خصوصاً لجهة القيادين فيه، وتساءل: «ما طبيعة هذا التشكيل، وما هي المرجعية السياسية والعسكرية التي يستند إليها؟» قبل أن يخلص إلى أنّه «حتى اللحظة كلّ هذه الأمور غائبة، لذا نحن مضطرون للانتظار كي يفصح هذا التشكيل عن هويته شكلاً ومضموناً». وأعرب عن اعتقاده بأنّ «الروس والنظام والمليشيات الإيرانية، والقوى المحلية الحليفة لها، قادرة على وأد أيّ تشكيل قد ينشأ في الجنوب السوري». في غضون ذلك، ما زال الفلتان الأمني وعمليات الاغتيال التي تستهدف متعاونين مع النظام السوري السمة الأبرز في محافظة درعا. وفي هذا الصدد، استهدف مجهولون، أول من أمس الجمعة، في بلدة صيدا، قيادياً سابقاً في فصائل المعارضة السورية، انضم عام 2018 إلى الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. وكان أصيب، الخميس الماضي، متزعم مجموعة مسلحة تعمل لصالح جهاز «أمن الدولة» التابع للنظام السوري بجروح في كمين نُصب له على الطريق الواصل بين مدينة الحارّة وبلدة نمر شمال غرب درعا. وبيّن «تجمع أحرار حوران»، في تقرير أخيراً، أنّ عمليات الاعتقال والخطف بحقّ أبناء محافظة درعا تواصلت في مارس/ آذار الماضي.

أعلن التشكيل أن هدفه مواجهة «حزب الله» وتجار المخدرات

ليست المرة الأولى التي يظهر فيها تشكيل مناهض للنظام (محمد أبازيد/ فرانس برس)

تقرير

استياء عراقي من تراخي نظام الأسد و«قسد»

يواصل عناصر تنظيم «داعش» التسلل من الأراضي السورية إلى العراق، وسط اتهامات للنظام السوري و«قسد» بالتراخي في تحمل مسؤوليتهما

بغداد ـ **زيد سالم**

على الرغم من البيانات العراقية المتكررة التي تتحدث عن استمرار عمليات تحصين الحدود مع سورية بدعم من قوات التحالف الدولي، عبر نصب أبراج وكاميرات مراقبة ووضع الأسيجة وحفر الخنادق، على طول هذه الحدود التي تمتد لأكثر من 600 كيلومتر، إلا أنّ مشكلة تسلل مسلحي تنظيم «داعش» بين الفينة والأخرى ما زالت مستمرة، خصوصاً عبر محافظة نينوى شمالي العراق. ويلقي مسؤولون أمنيون وبرلمانيون بجزء من المسؤولية على قوات النظام السوري، ومليشيات «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، على اعتبار أنها تسيطر على الشريط الحدودي من الجهة المقابلة للعراق، من مناطق البوكمال والتنف، وصولاً إلى دير الزور والحسكة بشمال شرق سورية.

ومنذ مطلع شهر إبريل/ نيسان الحالي، أحبطت قوات الأمن العراقية ثلاث محاولات تسلل لمسلحي التنظيم، وأفدين من داخل الأراضي السورية، تم في إحدى تلك المحاولات الاشتباك مع عدة مسلحين، ما أجبرهم على التراجع، بحسب مسؤول عسكري عراقي في بغداد، تحدث لـ«العربي الجديد». وقال المسؤول إنّ عمليات تسلل مسلحي «داعش» من سورية إلى العراق ما زالت مستمرة بين وقت وآخر، وأغلب المتسللين هم عراقيو الجنسية ممن يوجدون في الشمال والشمال الشرقي السوري.

ووفقاً للمسؤول ذاته، فإنّ عمليات التسلل تأتي بسبب «عدم مبالاة من جانب النظام السوري والفصائل الداعمة له الموجودة على حدود العراق، وكذلك قوات قسد، في ضبط هذا الأمر»، مشيراً إلى أنّ «هناك فساداً مالياً واضحاً ومعروفاً، وعمليات تهريب لعناصر داعش من سورية إلى العراق، مقابل مبالغ مالية كبيرة». واعتبر المسؤول أنه «على الرغم من الجهود العراقية الداخلية في ضرب خلايا داعش، وتتبع جيوبه وتفكيكها، إلا أنّ عبور بضعة مسلحين من التنظيم إلى العراق، يمكن أن يحدث تفجيرات وهجمات تزهق أرواح أبرياء».

وسبق للمتحدث باسم قيادة العمليات العراقية المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، أن وجّه انتقادات لنظام بشار الأسد، نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي بشأن تسلل مسلحي «داعش»، إذ تحدث عن «ضعف من الجانب السوري في ضبط الحدود، يؤدي إلى تسلل المخربين». وفي حديث لـ«العربي الجديد»، أمس، أقرّ الخفاجي بـ«استمرار التهديد على الحدود»، مبيناً أن «القوات الأمنية العراقية تفرض سيطرتها يوماً بعد يوم، وتقوم بعمليات مستمرة لإحباط الهجمات التي ينفذها داعش من الجانب السوري حيث هناك بعض الثغرات التي تسعى القوات العراقية لرصدها ومنع أي عمليات تسلل». وأضاف «خلال الأشهر الماضية، تمكنت القوات العراقية من قتل واعتقال بعض العناصر الذين حاولوا

تم إحباط ثلاث محاولات تسلل لمسلحي داعش منذ مطلع إبريل

عبور الخط الحدودي بين البلدين. إضافة إلى ذلك، فإن السلطات الأمنية والعسكرية تواصل تعزيز المنطقة بمزيد من التقنيات الحديثة من خلال نشر الكاميرات، وإنشاء خطوط أمنية عناصرها مدربون بشكل جيد على التعامل مع التهديدات في المساحات الشاسعة والصحاري».

وأول من أمس الجمعة، تحدث عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، عباس صروط، عن استمرار تسلل عناصر «داعش» عبر الحدود السورية إلى العراق، مؤكداً في إيجاز للصحافيين في مبنى البرلمان أن «عمليات التسلل لم تتوقف أبداً». وقال إن «العراق يستعين بالتقنيات الحديثة لتأمين الحدود، من خلال كاميرات مراقبة ومعدات فنية متطورة، إضافة إلى تفعيل الجهد الاستخباري الميداني على الأرض في رصد نقاط التسلل، ولكن الملف يحتاج إلى مزيد من الوقت، خصوصاً أن الحدود تمتد لمئات الكيلومترات وفيها تضاريس مختلفة ومعقدة».

بدوره، أكد معاون قائد «الحشد العشائري»، في محافظة الأنبار الحدودية مع سورية غربي العراق، اللواء طارق العسل، كذلك أن «تسلل عناصر داعش لا يزال مستمراً»، موضحاً في حديث مع «العربي الجديد» أن «بعض الجهات تتعامل مع ملف الحدود العراقية السورية، وهي جهات أمنية وعسكرية مسؤولة، على أنه ملف تجاري واقتصادي، وبالتالي تحدث عمليات فساد إداري ومالي، مما يؤثر على أمن الحدود ويخلق ثغرات قد تكون غير مقصودة، ولكن تنظيم داعش يعرف هذا الأمر، ويقوم باستغلاله، ويتسرب إلى الأراضي العراقية».

أما عضو مجلس النواب كاطع الركابي، فأكد أنّ «الحكومة مُطالبة بتأمين الحدود وزيادة الزخم العسكري فيها، لا سيما مع الزيادة الملحوظة في عدد الهجمات التي ينفذها تنظيم داعش في مناطق متفرقة من البلاد، إضافة إلى محاولات تنفيذ العمليات الإرهابية في المدن المحررة واستهداف العاصمة بغداد». واعتبر الركابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «أكثر ما يُهدد الحدود العراقية السورية هو القرب من مخيم الهول الذي يحوي الآلاف من عناصر التنظيم الذين يشكلون خطورة حقيقية على أمن البلاد، لا سيما أنّ جيلاً جديداً من عناصر التنظيم من الشبان باتوا جاهزين للتوغل إلى العراق، ومحاولة استرجاع أي مما يمكن استرجاعه من الأراضي التي كانت تحت احتلال التنظيم، وهو أمر لا يمكن أن يحدث، ولكن يبقى للمحاولات أثر أمني قد يؤدي إلى خروقات وهجمات».

وكانت قيادة التحالف الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق، قد نفت في وقت سابق وجود أي مؤشر على عودة ظهور تنظيم «داعش» في البلاد، مؤكدة استمرار تعاونها مع القوات العراقية بالضغط على بقايا التنظيم. وقال المتحدث باسم التحالف، العقيد واين ماروتو، إن «داعش مهزوم من الأخير الموقع بين أطراف العملية السلمية أي شي من قبيل تقرير المصير، مشيراً إلى أن مسألة تقسيم السودان إلى أقاليم هي مسألة قديمة جداً، لكنها تتجدد الآن وبطريقة يكون فيها إجماع أو شبه إجماع من خلال المؤتمر المنتظر.

تواصل القوات العراقية تحصين مواقعها على الحدود (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

الحدث

لم تكتف موسكو بطرد دبلوماسيين أميركيين من أراضيها، بل إنها رفعت من مستوى التوتر مع واشنطن، عبر إشارتها إلى أن السفير الأميركي لدى روسيا جون سوليفان غير مرغوب فيه من دون طرده رسمياً، مهددة بإجراءات إضافية من شأنها التضييق على عمل الدبلوماسيين الأميركيين في روسيا

نصحت موسكو السفير الأميركي بالعودة إلى بلاده (Getty)

الرد الروسي على أميركا

حرب عقوبات تسبق قمة بوتين وبايدن

ساهر الياس

في ردّ سريع لم يخل من الخطوات التصعيدية والرسائل بشأن الاستعداد للقيام بالمزيد متى ما استدعت الحاجة، أعلنت موسكو، مساء الجمعة الماضي، عن سلسلة إجراءات رداً على العقوبات الأخيرة التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن على مسؤولين ومؤسسات روسية، فضلاً عن طرد دبلوماسيين من واشنطن.

وواضح أن دخول الكرملين القوي عبر مساعد الرئيس بوري أوشاكوف واستقباله السفير الأميركي جون سوليفان مرتين في ثلاثة أيام، وتسليمه لائحة العقوبات الروسية، يبعث برسالة واضحة بأن موسكو لن تذهب إلى اللقاء الثنائي المحتمل بين بايدن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفق شروط غير متساوية، ما يفسر الرد القوي والسريع على العقوبات، وإمكانية التوسع فيها لاحقاً. ويبدو أن موسكو، التي ما زالت ترحب بعقد القمة الثنائية في بلد ثالث وربما تحتاج إليها أكثر من أي وقت مضى، تسعى إلى رفع سقف مطالبها، عبر التأكيد أنها لن تقبل أن تذهب للحوار تحت ضغط العقوبات، ما يفتح على حرب إرادات بين الطرفين لا يمكن توقع نتيجتها.

وقال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، أول من أمس، إن موسكو قررت الرّد بالمثل عبر طرد 10 دبلوماسيين أميركيين، لكنه كشف عن سلسلة إجراءات أخرى ضد البعثات الدبلوماسية الأميركية. وفي تلويح مباشر بطرد مزيد من الدبلوماسيين الأميركيين من روسيا، أشار لافروف إلى أن عدد أفراد البعثات الدبلوماسية في البلدين غير متوازن، ومختل بشدة لصالح الولايات المتحدة. وفي خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الروسية الأميركية، قال لافروف إن أوشاكوف نصح سوليفان بأنه يجب عليه العودة إلى بلاده من أجل إجراء مشاورات «جادة ومفصلة»، علماً أن روسيا استدعت منذ 20 مارس/آذار الماضي سفيرها لدى واشنطن أناتولي أنتونوف للتشاور، ولم تحدد موعداً لعودته.

وبعد دقائق على حديث لافروف، نشرت وزارة الخارجية الروسية بيانين، تضمن أحدهما فقرة بشأن الطلب من السفير الأميركي مغادرة موسكو، إذ اعتبر أنه «من الواضح أن الوضع الحالي المتوتر للغاية يتطلب حاجة موضوعية، وهي وجوب وجود سفيري البلدين في عاصمتيهما من أجل تحليل الأوضاع وإجراء مشاورات». وبعد هذا الطلب غريباً في الأعراف الدبلوماسية، فحسب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بين البلدان، والمقرّة في 1961، لا يوجد من ضمن الخيارات طلب وزارة خارجية بلد ما من سفير دولة أخرى العودة إلى بلاده لإجراء مشاورات. ونقلت صحيفة «كومرسانت» عن دبلوماسي سابق قوله إن البيان يعني عملياً أن موسكو تعلن السفير شخصاً غير مرغوب فيه، وتعليقاً على أنباء بأن السفير الأميركي لا يرغب بالعودة إلى بلاده، أشار الدبلوماسي إلى أنه «عندما يطلبون المغادرة، فمن الأفضل المغادرة»، موضحاً أن «السفير قد يعارض ذلك، لكن بعد ذلك سيتم تهيئة الظروف له، بحيث لن يكون قادراً على العمل بفعالية على أي حال».

وتضمن البيان الأول لوزارة الخارجية الروسية لائحة بأسماء ثمانية مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين منعوا من دخول الأراضي الروسية. وضمت القائمة وزيري العدل ميريك غارلاند، والأمن الداخلي الباخاندرو مايوركاس، ومستشارة السياسة الداخلية سوزان رايس، إلى جانب مدير مكتب التحقيقات الفدرالي كريستوفر راي، ومديرة أجهزة الاستخبارات الوطنية أفريل هينز، ورئيس مجلس الأمن القومي السابق جون بولتون. وفي البيان الثاني، شددت الخارجية على ضرورة الرد على الهجوم الأميركي، مشيرة إلى أن «واشنطن لا تريد أن تقتنع بأنه لا مكان لسياسات الإملاء أحادي الجانب في الظروف الجيوسياسية الجديدة». وذكرت أن رهانات واشنطن «قصيرة النظر» لردع موسكو، ويمكن أن تتسبب بمزيد من التدهور في العلاقات الروسية الأميركية.

وأوضحت أنها خفضت عدد تأشيرات الدخول للموظفين الأميركيين المرسلين إلى روسيا للعمل في البعثات الدبلوماسية على أساس قصير المدى إلى 10 فقط، بناء على مبدأ الرد بالمثل، إضافة إلى قرار فرض حظر على توظيف العاملين الإداريين والفنيين في البعثات الدبلوماسية للولايات المتحدة من مواطني روسيا أو أي دول ثالثة، والذين يؤدي بعضهم خدمات تقنية، وهو ما يعني عملياً حسب مصادر صحيفة «كومرسانت»، طرد جميع الموظفين الروس العاملين في السفارة والقنصليات الأميركية في روسيا.

وفي خطوة لتضييق العمل على الدبلوماسيين الأميركيين، أعاد لافروف وبيان الخارجية التذكير بقواعد العمل الدبلوماسي بين البلدين المقر في 1992، والقاضي بأن يخطر الدبلوماسيون السلطات الروسية في حال قرروا زيارة أماكن تتجاوز 40 كيلومتراً عن مقر عملهم. وكشفت الخارجية الروسية أنها تخطط لإنهاء أنشطة الصناديق والمنظمات غير الحكومية الأميركية، الخاضعة لسيطرة وتمويل وزارة الخارجية أو المؤسسات الحكومية الأخرى للولايات المتحدة، على أراضي روسيا. واعتبرت أن هذه الخطوات ليست إلا جزءاً من «الخيارات المتوفرة» لدى روسيا.

وتضمن البيان إشارة واضحة إلى أن روسيا يمكن أن تطرد نحو 155 دبلوماسياً أميركياً، بناء على مبدأ المعاملة بالمثل. وأوضح أنه بعد تبادل طرد الدبلوماسيين في 2016 و2017 و2018، واحتساب الدبلوماسيين الروس في بعثة الأمم المتحدة ضمن قوام السفارة في واشنطن، فإن للولايات المتحدة 455 دبلوماسياً في روسيا مقابل 300 للجانب الروسي في واشنطن، و155 في نيويورك يعملون ضمن البعثة الروسية لدى الأمم المتحدة.

ومع إشارة الخارجية الروسية إلى محدودية رد موسكو على العقوبات الاقتصادية الأميركية، فإنها حذرت من وجود إمكانات يمكن استخدامها إذا قررت واشنطن المضي في «دوامة العقوبات». وأوضح لافروف، في تصريحاته مساء الأول من أمس، أن بلاده «لديها فرصة لاتخاذ إجراءات مؤلمة للأعمال التجارية الأميركية»، مستدركاً بالقول إن روسيا سوف تبقي هذا الخيار لاستخدامه حين الحاجة. وأكد بيان الخارجية لاحقاً أن نهج العقوبات «ليس خيارنا. نود تجنب المزيد من التصعيد مع الولايات المتحدة»، مشدداً على أن روسيا مستعدة لـ«حوار هادئ ومهني مع الجانب الأميركي لإيجاد سبل لتطبيع العلاقات الثنائية»، لكنه حمل الجانب الأميركي المسؤولية عن تردي العلاقات، نظراً لتناقض أفعال واشنطن مع أقوالها.

وبعد الكشف عن الرد الروسي، وصف متحدث باسم الخارجية الأميركية هذا الأمر بأنه «تصعيد مؤسف». وقال، حسب وكالة «رويترز»، إنه «ليس من مصلحتنا الدخول في حلقة من التصعيد، لكننا نحتفظ بحقّ الرّد على أيّ عمل انتقامي روسي ضدّ الولايات المتحدة».

منع 8 مسؤولين أميركيين حاليين وسابقين من دخول روسيا

هدد لافروف باتخاذ إجراءات مؤلمة للأعمال التجارية الأميركية

متابعة

عسكر ميانمار يحضرون قمة «آسيان» لتخفيف الضغوط

للمرة الثانية منذ الانقلاب، أصدر المجلس العسكري في ميانمار عفواً عن أكثر من 23 ألف سجين، فيما أعلن عن مشاركته في قمة «آسيان»

في الوقت الذي تزداد فيه الضغوط؛ الداخلية والخارجية، عليهم، يواصل قادة المجلس العسكري في ميانمار فرض أنفسهم بوصفهم الحكام الفعليين للدولة، منذ انقلابهم على السلطة المدنية في الأول من فبراير/ شباط الماضي. وقد أعلن المجلس العسكري أمس السبت عفواً عن أكثر من 23 ألف سجين بمناسبة السنة البوذية الجديدة، بالتزامن مع الإعلان عن مشاركة رئيس المجلس الجنرال مين أونغ هلاينغ، في القمة الخاصة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، التي تعقد الأسبوع المقبل، للتباحث في الوضع في ميانمار. وبينما يرتبط العفو بمناسبة وطنية، لا يستبعد توظيف الخطوة في إطار حشد الدعم للمجلس العسكري الذي يواجه معارضين أثبتوا إلى الآن عدم تراجعهم، على الرغم من حملات القمع الدموية لإجبارهم على التسليم بالواقع الجديد، وهم يواصلون تنظيم أنفسهم، وقد تجلت آخر خطواتهم أول من أمس الجمعة بالإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة المجلس العسكري.

وسيحضر قائد المجموعة العسكرية الحاكمة في ميانمار، الجنرال مين أونغ هلاينغ، القمة الخاصة لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) الأسبوع المقبل، وفق ما أفادت وزارة الخارجية التايلاندية أمس السبت. وقال المتحدث باسم الوزارة، تاني سانغرات، في تصريح أمام الصحافيين، إن «قادة عدة أكدوا حضورهم، بمن فيهم مين أونغ هلاينغ». ومن المقرر عقد قمة لدول آسيان العشر (إندونيسيا، وماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا) في 24 إبريل/ نيسان الحالي في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، للتباحث في الوضع في ميانمار بعد انقلاب الأول من فبراير، الذي أطاح الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي. ويأتي تأكيد حضور قائد المجموعة العسكرية في اجتماع جاكرتا الذي سيكون أول زيارة له إلى الخارج، بالتزامن مع إعلان الإفراج عن أكثر من 23 ألف سجين بمناسبة الاحتفالات بالسنة البوذية الجديدة.

وقال متحدث باسم إدارة السجون في ميانمار، أمس، إنّ السلطات أفرجت عن 23184 سجيناً في جميع أنحاء البلاد أمس، بموجب عفو بمناسبة العام الجديد، على الرغم من أنه ليس من المتوقع أن يكون بينهم عدد كبير من نشطاء الديمقراطية الذين اعتقلوا منذ انقلاب الأول من فبراير. بدورها، أوضحت قناة «إم آر تي في» الحكومية أن الجنرال مين أونغ هلاينغ أصدر عفواً عن أكثر من 23 ألف سجين، من بينهم 137 أجنبياً، سيتم ترحيلهم من ميانمار. كما أنه خفف عقوبات آخرين.

وأمس السبت كان أول يوم في السنة الجديدة كما هو متعارف عليه في ميانمار. ودعا النشطاء المؤيدون للديمقراطية إلى إلغاء الاحتفالات هذا العام، والتركيز بدلاً من ذلك على حملة لاستعادة الديمقراطية بعد إطاحة الجيش الحكومة المنتخبة لسو تشي. وكانت الأخيرة من بين 3141 شخصاً تم اعتقالهم، وذلك طبقاً لإحصاء صادر عن رابطة مساعدة السجناء السياسيين. وقال متحدث باسم إدارة السجون لـ«رويترز» عبر الهاتف «معظم هؤلاء الأشخاص (المفرج عنهم) اعتقلوا قبل الأول من فبراير، لكن هناك أيضاً بعض الذين سجنوا بعد ذلك». ولدى سؤاله ما إن كان من بينهم أشخاص اعتقلوا بسبب الاحتجاج على المجلس العسكري الحاكم، قال إنه ليس لديه أي تفاصيل عن قرارات العفو.

العسكر يصدرون عفواً عن 23 ألف سجين بمناسبة العام الجديد

خلال تظاهرة ضد الانقلاب العسكري في رانغون (فرانس برس)

ويُعد الإفراج المبكر عن السجناء أمراً معتاداً خلال الأعياد الكبرى، لكن هذه هي المرة الثانية التي يقوم فيها المجلس العسكري الحاكم بذلك منذ أن أطاح حكومة سو تشي. وبعد إطلاق سراح أكثر من 23 ألف محكوم عليهم بمناسبة يوم الاتحاد في 12 فبراير الماضي، انتشرت تقارير على وسائل التواصل الاجتماعي تفيد بأن البعض تم تجنيدهم من قبل السلطات لتنفيذ أعمال عنف ليلاً في المناطق السكنية لنشر الذعر. واتخذت بعض المناطق إجراءات بعد تلك التقارير، من خلال إنشاء مجموعات لمراقبة الأحياء.

ويخرج الناس الغاضبون من عودة الحكم العسكري إلى الشوارع بشكل شبه يومي للمطالبة بعودة الديمقراطية، في تحدٍ لحملات القمع التي تنفذها قوات الأمن والتي سقط خلالها 728 قتيلاً، وفقاً لأحدث الأرقام الصادرة عن رابطة مساعدة السجناء السياسيين. وأعلن القادة السياسيون المعارضون، بمن فيهم أعضاء البرلمان المعزولون وأفراد من جماعات عرقية ورموز في الحركة الاحتجاجية المناهضة للانقلاب، عن تشكيل حكومة وحدة وطنية أول من أمس الجمعة تضم سو تشي، قائلين إن هدفهم هو إنهاء الحكم العسكري واستعادة الديمقراطية، ودعوا إلى الاعتراف الدولي بهذه الحكومة.

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

قضية

دخلت كوبا، بتقاعد راوول كاسترو، مرحلة جديدة من تاريخها، تواجه فيها أزمة اقتصادية جراء العقوبات التي فرضها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على الجزيرة، وانتشار فيروس كورونا

نهاية حكم آل كاسترو

لا تغيير في سياسة الحزب الشيوعي الكوبي

على الرغم من طي راوول كاسترو، عبر تقاعده من رئاسة الحزب الشيوعي، صفحة تاريخية في كوبا، فإن البلاد لن تغير من النهج السياسي الذي أرساه الأخوان كاسترو، فيما يسود العملية الانتقالية في البلاد قلق من أزمة اقتصادية تضرب الجزيرة.

وأعلن راوول كاسترو رسمياً، في افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الكوبي، في هافانا أمس الأول، بعد 60 سنة تماماً من اليوم التالي لإعلان فيدل كاسترو الطابع الاشتراكي للثورة، أنه يعتزم الاستقالة من رئاسة الحزب الشيوعي الكوبي. وسيسمح تقاعد راوول، الذي سيبلغ قريباً 90 سنة، والذي سلم الشعلة إلى الرئيس ميغيل دياز-كانيل (60 سنة) في 2018، بطي صفحة تاريخية للبلد، إذ إنها ستكون المرة الأولى منذ الثورة الكوبية عام 1959، التي لن يتبوأ فيها شخص من آل كاسترو مركزاً في السلطة.

وفي حين لم يتطرق راوول، في افتتاح مؤتمر الحزب الشيوعي في هافانا أمس الأول، إلى هوية من سيخلفه في منصب الأمين العام للحزب الشيوعي، فإنه المتوقع أن يعيّن دياز-كانيل مكانه، في اليوم الأخير من مؤتمر الحزب الشيوعي غداً الإثنين. وكتب دياز-كانيل، في تغريدة أمس الأول، «إنه مؤتمر الاستمرارية»، مشدداً على أن الخطوط التوجيهية للحزب الشيوعي لن تتغيّر. وقال الرجل الثاني في الحزب خوسيه رامون ماتشادو فنتورا، في افتتاح المؤتمر، إن «الحزب ضمانة الوحدة الوطنية»، معرباً عن قناعته «بالبقاء أوفياء لأرث شهدائنا على خطى فيدل وراوول».

وأكد راوول أنه سلم قيادة الحزب الشيوعي إلى جيل أصغر، موضحاً أن القيادة الجديدة أعضاء مخلصون يتمتعون بعشرات السنين من الخبرة ويملؤهم «الشغف والروح المناهضة للإمبريالية»، ودعا إلى «حوار قائم على الاحترام» و«لا ينبذ الاشتراكية» بين كوبا والولايات المتحدة، مندداً في الوقت ذاته بـ«الحرب الاقتصادية» التي تشن على الجزيرة. وقال، في خطاب أمام مؤتمر الحزب، «أؤكد، أمام مؤتمر الحزب، الرغبة في حوار قائم على الاحترام، شكل جديد من العلاقات مع الولايات المتحدة» على ألا «تتخلى كوبا عن مبادئ الثورة والاشتراكية». وأضاف راوول، وفق لقطات بثتها القناة التلفزيونية الرسمية، أنّ «الهدف من الإجراءات (الأميركية) تشديد الحصار الاقتصادي» على كوبا «بغية خنق البلاد وإحداث انفجار اجتماعي». وندد بما أسماه «الحرب الاقتصادية». وعقب انفراج تاريخي بين 2014 و2016، في عهد الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، توترت العلاقات بين هافانا وواشنطن مجدداً في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، الذي شدّدت إدارته الحصار المفروض على البلاد منذ 1962.

وقال راوول كاسترو، الذي كان يرتدي الزي العسكري، ولقي ترحيباً حاراً لدى وصوله إلى المؤتمر، «فيما يتعلق بي، تنتهي مهمتي كسكرتير أول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي، وأنا راض عن أداء دوري ولدي ثقة في مستقبل الوطن». وأضاف «سأواصل النضال كمقاتل ثوري بسيط مستعد لتقديم مساهمته حتى نهاية حياتي». وشدد، وسط تصفيق 300 مندوب حزبي أتوا إلى هافانا من كافة أرجاء البلاد، «لا يتكّكنّ أحد: ما دمت على قيد الحياة، ساكون مستعداً للدفاع عن الوطن والثورة والاشتراكية».

وعنونت «غرانما»، صحيفة الحزب الرسمية، «مؤتمر كوبا ينعقد» مع صورة لفيدل كاسترو حاملاً بندقية. وتوقعت «أربعة أيام من النقاشات المكثفة ومن البحث عن حلول»، مشيرة إلى «عملية انتقالية طبيعية من جيل إلى آخر». ووجّهت الأحزاب الشيوعية في الصين وفيتنام ولاوس وكوريا الشمالية رسائل تهنئة إلى كوبا، وفق «غرانما».

وفي شوارع هافانا، الخالية من السياح بسبب جائحة كورونا، يبدو الكوبيون مشغولين بمسائل مختلفة، منها نقص المواد الغذائية والانتظار في طوابير طويلة أمام المتاجر والتضخم الهائل الناجم عن توحيد العملتين المحليتين أخيراً. وقالت ماريا مارتينيز، لوكالة «فرانس برس»: «أمل أن يتحسن الوضع مع عقد المؤتمر لأن الأسعار أصبحت مرتفعة جداً»، موضحة أنه «تمت زيادة الرواتب، لكن ذلك لا يكفي».

ورأى المحلل في وحدة «إيكونوميست إنتليجنس يونيت» نورمان مكاي، في تصريح لوكالة «فرانس برس»، أن «رحيل (راوول) كاسترو يشكل علامة فارقة، ليس فقط لأنه يمثل نهاية عائلة استمرت أكثر من 50 سنة، بل أيضاً لأنه يأتي في زمن تمرّ فيه البلاد بصعوبات واضطرابات اقتصادية كبيرة». وأوضح «هذا لا يعني بالضرورة أنه سيكون هناك تغيير جذري في أسلوب الحزب الشيوعي، لكن يجب أن تسهل الإنترنت مطالب الشفافية والحريات، ما يؤدي إلى ظهور تحديات للحكومة سيصعب على الحزب الشيوعي تجاهلها».

وفي الأشهر الأخيرة، شهدت كوبا تذمراً اجتماعياً غير مسبوق، مدفوعاً بوصول شبكة الجيل الثالث (3 جي) للاتصالات إلى الهواتف المحمولة، إضافة إلى تظاهرات نظمها فنانون، واحتجاجات أقامها منشقون وجماعات من قطاعات أخرى من المجتمع المدني مثل المدافعين عن حقوق الحيوان. وبالنسبة إلى المحلل السياسي هارولد كاردياناس فإن «هناك شعوراً كبيراً بالإرهاق في المجتمع (الكوبي) هو مزيج من (تأثيرات) سياسة إدارة ترامب المتمثلة في ممارسة أقصى قدر من الضغط على كوبا وانعدام الثقة تجاه مشاريع القادة الكوبيين ووعودهم». وأشار إلى أن هذا هو ما «تحاول المعارضة السياسية استثماره».

في موازاة ذلك، كشفت وثائق رفعت السرية عنها، أمس الأول، أن أقدم محاولة معروفة لوكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه) الأميركية لاغتيال راوول كاسترو، تعود إلى 1960، عندما عرض عميل لها عشرة آلاف دولار على طيار من أجل «ترتيب حادث» في طريق عودة كاسترو من براغ إلى هافانا. وتفيد الوثائق، التي نشرها أرشيف الأمن القومي، أن الطيار الذي يدعى خوسيه راوول مارتينيز، والذي جندته وكالة الاستخبارات المركزية، طلب في المقابل أن تتكفل الولايات المتحدة بالتعليم الجامعي لنجليه إذا مات أثناء العملية. وقد وافقت وكالة الاستخبارات على ذلك، لكن بعدما أقلع مارتينيز إلى براغ، تلقى مكتب الاستخبارات في هافانا أمراً بإلغاء المهمة من دون أن يتمكن من الاتصال بالطيار. وعند عودته، أشار الطيار إلى أنه «لم يتمكن من ترتيب الحادث الذي تم البحث فيه».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

اقدم محاولة اميركية لاغتيال راوول كاسترو تعود إلى 1960

كاسترو يدعو لحوار قائم على الاحترام بين اميركا وكوبا

شرق غرب

بكين تعترض على بيان أميركي ياباني

أعلنت السفارة الصينية في واشنطن، أمس السبت، أن بكين تعترض بشدة على البيان المشترك للرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا. وأضافت السفارة، في بيان، أن قضايا تايوان وهونغ كونغ وشينجيانغ من الشؤون الداخلية للصين، ولا ينبغي التدخل فيها. وكان الزعيمان قد شددا، في بيان بعد اجتماع في واشنطن، على «أهمية السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان وتشجيع الحل السلمي للقضايا عبر المضيق». وقال بايدن «نحن ملتزمون بالعمل معاً لمواجهة التحديات من الصين».

(رويترز، أسوشييتد برس)

الفيليبين: مقتل 3 مسلحين بينهم انتحاري مصري

أعلن مسؤولون فيليبينيون، أمس السبت، أن قوات من الجيش قتلت شخصاً يشتبه في أنه انتحاري مصري، وأثنين من المقاتلين المحليين من جماعة «أبو سياف»، وقتل المسلحون في تبادل لإطلاق النار مساء الجمعة الماضي، بالقرب من بلدة باتيكول الجبلية في مقاطعة سولو جنوب البلاد. وعثرت القوات على ثلاث بنادق هجومية وأحزمة ذخيرة. والمصري، الذي عرفه الجيش باسم يوسف، كان نجل المصرية الست عائشة، التي قتلها الجيش قبل عامين.

(أسوشييتد برس)

تشاد: مصرع 55 شخصا باشتباكات عرقية

قتل 55 شخصاً، وأصيب أكثر من 40، فيما احترقت ثلاث قرى، خلال قتال نشب بين مجموعات عرقية جنوب شرقي تشاد. وقال حاكم منطقة سلامات أبل ياماباي ماسيرا، أمس السبت، إن اشتباكات نشبت بين مجموعات عرقية مختلفة في قرى حول العاصمة الإقليمية أم تيمان، مشيراً إلى أنه لم يعرف بعد سبب الاشتباكات.

(فنا)

أزمة الانتخابات تتمدد إلى الأجهزة الأمنية

نذر مواجهات مسلحة في مقديشو

تتصاعد المخاوف من اندلاع مواجهات مسلحة في العاصمة الصومالية مقديشو على خلفية الصراع داخل الشرطة نفسها، والذي تسببت به الأزمة السياسية

مقديشو ـ **الشافعي أبتدون**

مع تفاقم حدة الخلافات السياسية في الصومال تزداد التحديات الأمنية، خصوصاً بعد أن أقر البرلمان أخيراً قانوناً قضى ببدء التحضير لإجراء انتخابات مباشرة في غضون عامين، بعد توقيعه من قبل الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو. وهو القانون الذي حمل في فقرته الخامسة بنداً يمدد ولاية البرلمان والرئاسة تلقائياً، في خطوة استنكرتها الأوساط السياسية الداخلية والمانحون الدوليون، وسط تحذيرات من أن تؤجج النزاع السياسي والمخاطر الأمنية في البلاد. وفجّر الوضع السياسي المتأزم مشكلة أمنية جديدة إثر إقالة مدير شرطة مقديشو الجنرال صادق عمر حسن، الإثنين الماضي من قبل رئيس الشرطة الصومالية الجنرال عبدي حسن محمد حجار، بعد عرقلة الأول جلسة البرلمان لمنح تمديد ولاية الرئيس والمؤسسة التشريعية. إلا أن الأمر لم يقف عند حدود الإقالة، إذ أعقبها اتباع بروتوكول حجب رتبة حسن (الجنرال) من قبل الرئيس محمد عبد الله فرماجو، من دون إخضاعه للوائح القانونية والإجراءات العقابية المعمول بها في محاسبة أفراد الشرطة ممن يثبت تورطهم بـ«عدم الانصياع للأوامر العسكرية داخل مؤسسة الشرطة». وعاد حسن إلى منطقة شيركلي غرب العاصمة مقديشو، حيث منزله الذي يتولى حراسته عناصر شرطة ومسلحون موالون له انضم إليهم مقاتلون عشائريون بحسب قول أفراد أسرته وسكان في المنطقة. وقال شهود عيان إن إطلاق نار دوى في وقت متأخر أول من أمس الجمعة عندما اقتربت قوات حكومية من منزل قائد شرطة العاصمة السابق، لتكشف تلك المواجهة عن انقسامات في قوات الأمن الصومالية تنطوي على خطر صدام داخلي يمكن أن يمثل فرصة تستغلها حركة «الشباب» المرتبطة بتنظيم القاعدة.

وفي نشرة إعلامية صدرت أمس السبت، قالت مجموعة الأزمات الدولية وهي مركز أبحاث يتخذ من بروكسل مقراً له: «دخلت الأزمة السياسية المستمرة منذ فترة طويلة في الصومال مرحلة جديدة خطيرة». وأضافت: «يتردد أن المعارضة تبحث تشكيل حكومة موازية، واتسعت الشروخ في جهاز أمني مقسم منذ وقت طويل على أسس عشائرية وتعهد معارضو الرئيس بمقاومة تمديد ولايته».

وفي 15 إبريل/نيسان الحالي، انتشرت وحدات عسكرية في الشوارع المحاذية لمنطقة شيركلي السكنية التي يتواجد فيها حسن، وهو ما زاد المخاوف من حدوث مواجهات داخل المنطقة المكتظة بالسكان. لكن وساطة من قبل رئيس ولاية جلمدغ، أحمد قرقور، مع رئيس الحكومة الصومالية محمد حسين روبلي، أدت إلى إعادة القوات الأمنية إلى مقارها. لكن المخاوف تجددت عقب اقتراب قوات أمنية من الشرطة والجيش ليل أول من أمس الجمعة، من منزل حسن، حيث وقعت مواجهات محدودة بين هذه القوات والقوات الموالية لحسن، ما أسفر عن مقتل امرأة كانت تلوذ بالفرار من منزلها. وعاد الهدوء لاحقاً بعدما انسحبت قوات الشرطة والجيش من شيركلي نحو مقارها، لكن بعض سكان المنطقة نظموا تظاهرات في الشوارع تأييداً لحسن ورددوا هتافات ضد الرئيس. ويرجع كثيرون سبب ملاحقة الشرطة لحسن لـ«رفضه أوامر حكومية»، فضلاً عن رفضه لقرار إقالته من قبل رئيس الشرطة ونزع ترقيته من قبل فرماجو.

من جهته، قال وزير الأمن حسن حندبي، في مؤتمر صحافي ليل الجمعة، إنّ الحكومة الصومالية «لا تنوي الهجوم على الجنرال صادق عمر حسن، ولا تريد أن تؤجج صراعاً مسلحاً في العاصمة». ودعا إلى «الكف عن التصريحات المحرضة على العنف»، والتي صدرت عن نواب في البرلمان ينحدرون من قبيلة حسن، و«عدم تفكيك عناصر الجيش الصومالي إلى قبائل، واستخدامه لأجندات سياسية ودعائية». وكانت شهدت منطقة شيركلي موجة نزوح بعد وصول عشرات المدرعات العسكرية وقوات من الشرطة التي تتبع حسن إلى المنطقة، في مقابل وصول تعزيزات عسكرية أخرى من الجيش والشرطة الصومالية التي تحاول القبض على الجنرال المعزول. وفي السياق، قالت المواطنة الصومالية التي تسكن في شيركلي، ديقة علي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنها فرّت من منزلها بعد بدء المواجهات في المنطقة، معربة عن قلقها من تدهور الوضع بشكل أكبر. وأوضحت أنّ «هناك أسرا بقيت في منازلها، خشية تعرضها للسرقة». وقالت علي إنّ «عناصر أمنية تطرق أبواب منازل السكان، وتبلغهم بأن هناك خطرا أمنيا يداهمهم، وتأمرهم بإخلاء منازلهم حتى لا يصابوا بأذى بسبب المواجهات المرتقبة».

بدورها، قالت مواطنة أخرى تدعى حليمة أشرف، لـ«العربي الجديد»، إن «هناك أسراً نزحت من منطقة شيركلي، هرباً من المواجهات بين أفراد الشرطة»، مشيرةً إلى أن «امرأة قتلت وأصيب رجل بجروح بسبب الرصاص الطائش». وشاهد سكان صباح أمس خنادق حفرتها القوات الأمنية التي تتبع حسن داخل المنطقة التي يتواجد فيها الأخير وخارجها. وقد أدت عملية حفر تلك الخنادق إلى توقف خدمة المياه بسبب أضرار لحقت بالأنابيب.

ويرى محللون أنّ التدهور السياسي في البلاد، خصوصاً بعد فشل الاجتماعات التمهيدية بين فرماجو وقادة الأقاليم، لعقد مؤتمر بهدف الاتفاق على آلية لإجراء الانتخابات وإنهاء التوترات السياسية، مطلع إبريل /نيسان الحالي، ينعكس سلباً على الوضع الأمني. وهو ما بات أمراً واقعاً بعد تمرير البرلمان قانون تمديد ولايته وولاية الرئيس لعامين، الأمر الذي اعتبرته الأوساط السياسية المحلية المعارضة، قفزاً فوق القانون، ومنحى خطيراً نحو تكريس نظام غير ديمقراطي.

مخاوف من استغلال حركة «الشباب» الأزمة الراهنة وتكثيف هجماتها (محمد عبد الوهاب/فرانس برس)

> قوات الحكومة تشتبك مع أنصار قائد الشرطة المعزول

وفي السياق، قال الصحافي، عدنان عبدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إنّ «التوصّل إلى اتفاق بين الشركاء السياسيين في البلاد، وخصوصاً بين فرماجو ورئيسي إقليمي بونتلاند سعيد عبدالله دني، وجوبالاند أحمد إسلام مدوبي، سينعكس إيجاباً على الوضع السياسي والأمني في البلاد». وأضاف أنّ «الفشل السياسي الراهن لا يخدم مصلحة الصومال، وربما ستكون له عواقب وخيمة، كما أنه يؤجّل عجلة تعافي البلاد وتقدمها نحو الأمام، وينال من مكتسبات الاستقرار، بعد عقود عاشها الصومال في أوضاع سياسية وأمنية معقدة».

من جهته، قال المحلل السياسي نور محمد، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «المخاوف من اندلاع مواجهات عسكرية حالياً، تعكس مدى تأزم الوضع السياسي في البلاد، وانسداد أفق المصالحة السياسية»، معتبراً أنّ «المخاوف ستبقى قائمة، بل ستتطور إلى مواجهات مسلحة فعلاً، ما لم تتوصل الأطراف المختلفة لحل سياسي يبدد تلك المخاوف». وأضاف محمد، أنّ «هناك عوامل عدة أدت إلى المخاوف الأمنية الراهنة، منها إخفاق الحكومة ورؤساء الولايات في التوصل إلى حل سياسي وفق مخرجات المؤتمر التشاوري في 17 سبتمبر/أيلول الماضي، ومصادقة البرلمان على مشروع قانون انتخابات مباشرة خلال عامين، إلى جانب رأي المعارضة السياسية التي دعت إلى مواجهة الرئيس فرماجو الذي اتهمته بالانقلاب على الشرعية».

في هذه الأثناء، تتخوف الحكومة الصومالية من استغلال حركة «الشباب» التوتر السياسي، وزيادة هجماتها خلال شهر رمضان الحالي. إذ ركزت الحكومة الفيدرالية في اجتماعها الأخير يوم الخميس الماضي، على مضاعفة جهودها الأمنية للحدّ من التوترات الأمنية وإحباط مخططات حركة «الشباب» التي غالباً ما تنفذ هجمات دموية في مقديشو خلال رمضان. ودعا نائب رئيس الحكومة الفيدرالية، مهدي جوليد، الأجهزة الأمنية إلى تعزيز قدراتها العسكرية للحفاظ على أمن المواطنين في هذا الشهر.

وفي هذا الإطار، قال العسكري المتقاعد، شريف حسين، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «حركة الشباب تضاعف هجماتها عادة في شهر رمضان، في حين أن الأجهزة الأمنية الصومالية تعاني ضعفاً في التنسيق في ما بينها، وهو ما يعطي فرصة لحركة الشباب لتنفيذ هجماتها، لا سيما في ظل غياب استراتيجية أمنية لحماية أمن العاصمة». وأوضح أنّ «الإستراتيجية الوحيدة التي تلجأ إليها الأجهزة الأمنية لحفظ الأمن، هي إغلاق شوارع مقديشو بالحواجز الإسمنتية، وعرقلة حركة تنقل المواطنين، بين المناطق الجنوبية والشرقية من العاصمة».

ووفق متابعين، فإنّ خطة قطع شوارع العاصمة بالحواجز الإسمنتية لها انعكاسات سلبية على المجتمع، وخصوصاً على أصحاب الدخل المحدود، الذين يعملون في نقل البضائع من منطقة إلى أخرى، كما أن هذا الإجراء يقف عائقاً بوجه الكثير من المواطنين الساعين للوصول إلى وجهاتهم بحثاً عن أرزاقهم، وهو ما يشل حركة الاقتصاد التي تنتعش في رمضان.

وبينما تعيش مقديشو في الفترة الراهنة حالة من الغليان السياسي ومخاوف من تجدد دوامة العنف في المدينة، ليس فقط بين الحكومة الصومالية وحركة «الشباب»، بل بين الأجهزة الأمنية نفسها، تحتضن العاصمة في الأيام المقبلة مؤتمراً عشائرياً بين مكونات قبائل الهوية (إحدى أكبر القبائل الصومالية) القاطنة في الجنوب، من أجل التباحث في القضايا السياسية والأمنية في البلاد.